

الفصل الثاني :

التناص في التراث القديم

obeikandi.com

حفلت كتب التراث العربي القديم بالإشارة إلى تقليد الشعراء بعضهم بعضاً أو أخذ شاعر من آخر، وسموا ذلك مسميات كثيرة فمنهم من سماه : الأخذ ، ومنهم من سماه : الإغارة ، ومنهم من سماه السلخ ، ومنهم من سماه : السلب ، ولكن لم يرد ذكر مسمى (التناص) لكن الثابت أنهم تنبهوا إلى ظاهرة (تداخل النصوص) أو (التفاعل النصي)، وبخاصة في الشعر، وأشاروا إليه في نظراتهم النقدية لمجموعة من النصوص في شكل ملحوظات سريعة تفتقد إلى الأناة والتعليل المقنع ويمكن القول إن الإشارة إلى (التناص) في النقد العربي القديم وجدت في بطون كتب البلاغة، والنقد الأدبي .

وفيما يلي نستعرض موقف نقاد وشيوخ العرب من (التناص)، وبداية نعترف أن المصطلح ورد عندهم جميعاً تحت مسمى السرقة فلننظر ماذا قالوا؟

ابن رشيق :

كان من أبرز النقاد القدامى الذين تناولوا ظاهرة السرقة واستفاضوا فيها وعددوا نماذجها ، وقد بدأ حديثه عنها قائلاً " وهذا باب متسع جداً، لا يقدر أحد من الشعراء أن يدعي السلامة منه، وفيه

أشياء غامضة إلا على البصير الحاذق بالصناعة، وأخرى فاضحة لا تخفى على الجاهل المغفل"

ومع اعترافه باتساع هذا المفهوم وعدم خفائه على الناس إلا أننا نقرر في البداية أن العمل الأدبي - أي عمل - لا ينبغي ولا تشييد معماريته من فراغ ،

لذا نرى شيخنا ابن رشيق القيرواني يشير إلى ذلك في قوله :
" والشاعر يورد لفظا لمعنى فيفتح به لصاحبه معنى سواه لولاه لم يفتح "

وفي قوله : " وقد علمنا أن الكلام من الكلام مأخوذ وبه متعلق "
وهذا اعتراف ينم عن وعي نقدي كبير، وبإدراك تام لدور التأثير والتأثر في تأسيس العمل الإبداعي، وما يحمل من أشكال تختلف من مبدع لآخر.

وإذا كان من حق المبدع أن يتأثر بغيره ، فلا يعد ذلك إذنا له بالأخذ الكامل إنما عليه الاعتدال فيما يأخذ ، وإلا فأين إبداعه ؟ ، وأن خصوصيته وتفردته عن غيره ؟ ، وقد أشار ابن رشيق إلى ذلك في قوله :
" واتكال الشاعر على السرقة بلاذة وعجز، وتركه كل معنى سبق إليه جهل. ولكن المختار له عندي أواسط الحالات".

وتبعاً لذلك فعلى الناقد أن يتنبه إلى ما يجوز الأخذ منه وما لا يجوز. وهو في هذا التصريح يتفق مع القاضي عبد العزيز الجرجاني (ت. ٣٩٢هـ)، إذ يعتبره أصح مذهبا وأكثر تحقيقا في الموضوع حين قال: "ولست تعد من جهابذة الكلام، ولا من نقاد الشعر حتى تميز بين أصنافه وأقسامه، وتحيط علما برتبه ومنازله، فتفصل بين السرقة الغصب والإغارة والاختلاس. وتعرف الإمام من الملاحظة وتفرق بين المشترك الذي لا يجوز إدعاء السرقة فيه والمبتذل الذي ليس واحد أحق به من الآخر وبين المختص الذي حازه المبتدئ فملكه واجتباه السابق فاقتطعه".

مفهوم السرقة عند ابن رشيق :

يتحدث ناقلا عن شيوخه : " قالوا السرقة في الشعر ما نقل معناه دون لفظه، وأبعد في أخذه، على أن من الناس من بعد ذهنه إلا عن مثل بيت امرئ القيس وطرفة حين لم يختلفا إلا في القافية، فقال أحدهما "وتحمل" وقال الآخر "وتجلد" ومنهم من يحتاج إلى دليل من اللفظ مع المعنى، ويكون الغامض بمنزلة الظاهر وهم قليل.

والسرق أيضا إنما هو في البديع المخترع الذي يختص به شاعر، لا في المعاني المشتركة التي هي جارية في عاداتهم ومستعملة في أمثالهم ومحاوراتهم، مما ترتفع المظنة فيه عن الذي يورده أن يقال أنه أخذه من غيره".

ويتضح لنا من هذا الاعتراف أن ،

- مفهوم السرقة ورد تحت مسمى (النقل) .
- السرقة تكون في المعاني لا الألفاظ .
- والسرقة تكون في البديع المخترع الذي يأتي به الشاعر .

أنواع السرقات :

ويتناول كتاب العمدة بعد ذلك أنواع السرقة، أو كما أطلق عليها

(النقل) ، ويجعل منها :

- الاضطراب : وما يتضمن من : الاجتلاب ، والاستلحاق ، والانتحال ، والإغارة ، والغصب ، والمرافدة .

ويستشهد لذلك بأمثلة من شعر من سبقوه ومن شعر معاصريه ،

فمن ذلك: ما صنع الفرزدق بجميل وبالشمردل اليربوعي ، إذ

أغار على الأول في قوله :

ترى الناس ما سرنا يسرون خلفنا وإن نحن أومأنا إلى الناس وقفوا.

فقال متى كان الملك في بني عذرة؟ إنما هو في مضروأنا شاعرها،
فغلب الفرزدق على البيت، ولم يتركه جميل ولا أسقطه من شعره .
أما مع الشمردل : فقد اغتصب منه قوله :

فما بين من لم يعط سمعا وطاعة وبين تميم غير حز الحلاقم
ومن الاضطراف. يورد قول زياد الأعجم :

أشم إذا جئت للعرف طالبا حباك بما تحوي عليه أنامله
ولو لم يكن في كفه غير نفسه لجاد بما فليتق الله سائله
ويستشهد لمصطلح "الاهتدام"، بقول النجاشي :

و كنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمت بما يد الحدثان
فأخذ كثير القسم الأول واهتدم باقي البيت، فجاء المعنى في غير
اللفظ فقال:

* ورجل رمى فيها الزمان فشلت *

- أما الاختلاس، ويسمى أيضا نقل المعنى، فمثل قول أبي نواس

في المدح:

ملك تصور في القلوب مثاله فكأنه لم يخجل منه مكان

اختلسه من قول كثير في الغزل حين قال:

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثل لي ليلي بكل سبيل

ومن السرقة المتعلقة ببنية الكلام: يذكر منها : قول كثير:

تقول مرضنا فما عدتنا وكيف يعود مريض مريضاً؟

أخذه نابغة تغلب فقال :

بخنا لبخلك قد تعلمين وكيف يعيب بخيل بخيلاً؟

وقد أخرج ابن رشيّق (المواردة) ولم يعدها من قبيل السرقة

أو الأخذ .

ومعنى (المواردة) أن يتفق الشاعران على معنى واحد ويتفقان

في الألفاظ كما حدث بين امرئ القيس القائل :

وقفاً بها صحي علي مطيهم يقولون لا تملك أسى وتجمل

إذ توارد هذا المعنى لطرفة بن العبد فقال :

وقفاً بها صحي علي مطيهم يقولون لا تملك أسى وتجلد

يبرر ابن رشيّق ما حدث بين الشاعرين بأنه اتفاق من غير قصد،

ويرى أن "هذا لا يكون سرقة لأنها تكون فاضحة ولا يكون اتفاقاً من

غير قصد" وقد قال عمرو بن العلاء حين سئل عن مثل ذلك : " أ رأيت

الشاعرين يتفقان في المعنى ويتواردان في اللفظ لم يلق واحد منهما

صاحبه ولم يسمع شعره؟ فقال : تلك عقول الرجال توافت على

ألسنتها " وهو ما نطلق عليه في عصرنا ، وما يشيع على السنة الأدباء
(توارد الخواطر) .

كما يرجع ابن رشيق ذلك أيضا إلى " أن الاتفاق بين الشعراء
قد يكون بسبب النسيان " وبيدكرنا هذا الأمر بما روي عن المتنبي لما سئل
عن ما يحدث بين الشعراء من تماثل في اللفظ والمعنى ، وربما لا يعرف
أحدهما الآخر ، قال : " الشعر جادة وربما وقع الحافر موضع الحافر"
ثم تحدث عن (التلفيق أو الالتقاط) ، بمعنى أن يجتمع
لدى الشاعر كثير من المعاني فيؤلف بينها ويستخرج منها شيئا جديدا ،
ويعد ذلك فطنة من الشاعر ويعلق عليه بقوله " وهو أن يميز الشاعر
المعاني المتقاربة ويستخرج منها معنى مولدا يكون له كالاختراع وينظر
به جميعها فيكون وحده مقام جماعة من الشعراء. وهو ما يدل على
حذق الشاعر وفطنته. ولم أر ذلك أكثر منه في شعر أبي الطيب وأبي
العلاء المعري فإنهما بلغا فيه كل غاية ولطفا كل لطف. وكان
أبو الطيب أجمع الناس لكثير من المعاني في قليل من اللفظ وبذلك
تقدم عند الفضلاء" .

ثم ينتهي إلى أمور عدة أهمها ،

● أنه يعترف بما يكون من الشعراء من أخذ وتأثر.

- ويؤمن بما يكون بين الشعراء من توارد خواطر دون قصد .
- ويحكم بالتميز للشاعر الذي يلتقط المعاني الكثير ليستخرج منها معنى جديدا يحسب له .
- ويبين للأخذ ما يفعل حين يأخذ ، فيشير عليه باختصار المعنى إن كان طويلا ، أو يبسطه إن كان مختصرا ، أو يبينه إن كان غامضا .
- وأخيرا يحكم بالسبق والتملك لمن يأخذ المعنى فيزيد فيه ويجيد .
وانظر إليه يبلور النقاط السابقة كلها في قوله :

" والمخترع معروف له فضله، متروك له من درجته، غير أن المتبع إذا تناول معنى فأجاد- بأن يختصره إن كان طويلا، أو يبسطه إن كان كرا، أو يبينه إن كان غامضا، أو يختار له حسن الكلام إن كان سفسفا، أو رشيق الوزن إن كان جافيا - فهو أولى به من مبتدعه، وكذلك قلبه أو صرفه إلى وجه آخر، فأما إذا ساوى المبتدع فله فضيلة حسن الاقتداء لا غيرها. فإن قصر كان دليلا على سوء طبعه وسقوط همته، وضعف قدرته" .

وبعد ، ألا يعد هذا من قبيل التناسل الوارد إلينا مع رياح التأثير بالغرب ؟؟ إنني ما زلت عند رأيي أن شيوخ العربية وعلماءها ونقادها الأجلاء قد استوعبوا هذه النظريات الوافدة إلينا منذ زمن بعيد

وتحدثوا فيها ، وها هي تعود إلينا وأضعة على رأسها قبعة الغرب ورياءه ، حدث هذا بعد أن أغفلنا تراثنا ولم ننقب في كنوزه ، ونستوعب ما فيه من ثروات تجل عن الوصف فنقب فيه الفرنجة واستخرجوا درره .

وعند ابن طباطبا العلوي :

تناول السرقات تحت ما أسماه : المعاني المشتركة ، مبينا أن السبق فيها لمن تطف في أخذها ، وأحسن كسوتها بما يناسبها من ألفاظ ، فيقول : " وإذا تناول الشاعر المعاني التي قد سبق إليها فأبرزها في أحسن من الكسوة التي عليها لم يعجب بل وجب له فضل لطفه وإحسانه فيه..... إلى قوله ويحتاج من سلك هذه السبيل إلى إلتاف الحيلة وتدقيق النظر في تناول المعاني واستعارتها، وتلبيسها حتى تخفى على نقادها والبصراء بها، وينفرد بشهرتها كأنه غير مسبوق إليها " .

ويشير إلى أن الأخذ يحتاج إلى بصيرة نافذة ، ودراية ، حتى ينتقي للمعاني ما يناسبها من الألفاظ ، فيقول : " ويحتاج من سلك هذه السبيل إلى إلتاف الحيلة وتدقيق النظر في تناول المعاني واستعارتها وتلبيسها حتى تخفى على نقادها والبصراء بها، وينفرد

بشهرتها كأنه غير مسبوق إليها، فيستعمل المعاني المأخوذة في غير الجنس الذي تناولها منه ، وإن وجد المعنى اللطيف في المنتثور من الكلام، أو في الخطب والرسائل فتناوله وجعله شعرا كان أخفى وأحسن".

ويشير ابن طباطبا إلى السرقات الذكية، التي تعمد إلى المعنى فقط وتستخدم الحيلة في تحويره وكسوته ألفاظا جديدة تبعده عن النظم السابق ، لأن هناك سرقات حرفية أتهم بها الشعراء تكون في البيت أو الشطر أو الأبيات في أغلب الأحيان، كما يروى عن سرقة طرفة بن العبد لبيت امرئ القيس بتغيير الروي ، إذ يقول طرفة :

وقوفاً بها صحيّ عليّ مطيهم يقولون لا تملك أسى وتجلد
وهو مأخوذ من قول امرئ القيس:

وقوفاً بها صحيّ عليّ مطيهم يقولون لا تملك أسى وتجمل
كما يذكر أن من السرقات ما يكون في شكل إغارة، كالفرزدق
مثلاً، حين أغار على بيت الشمردل اليربوعي، فقال له الفرزدق (والله
لتدعنه أو لتدعن عرضك. فقال: خذه لا بارك الله لك فيه).

عند حازم القرطاجني :

تناول هو الآخر موضوع الأخذ والسرقات ، وكسابقيه يقسم المعاني التي هي مجال الأخذ إلى أربعة أقسام ، يقول عنها " مراتب الشعراء فيما يلمون به من المعاني إذن أربعة: اختراع واستحقاق وشركة وسرقة. فالاختراع هو الغاية في الاستحسان، والاستحقاق تال له، والشركة منها ما يساوي الأخير فيه الأول فهذا لا عيب فيه، ومنها ما ينحط فيه الآخر عن الأول فهذا معيب والسرقة كلها معيبة وإن كان بعضها أشد قبحا من بعض".

عند الجرجاني:

لا ينكر باحث ولا متخصص ما كتبه القاضي الجرجاني في قضية السرقة ، وليس أدل على ذلك من كتابه المعروف (الوساطة بين المتنبئ وخصومه) ، فقد تناول السرقة وتعرض له بالحديث ليميط اللثام عن معناه ، وأنواعه ، ويدلل بنماذج متعددة له ، وهي كما يقول :

" وهذا باب لا ينهض به إلا الناقد البصير والعالم المبرز "

ويبين أنها - السرقة - موضوع شائك لا يقدر على الخوض في الحديث عنه وتناوله إلا الخبير به ، البصير بخباياه ، يقول : "ولست تعد من جهابذة الكلام ونقاد الشعر حتى تميز بين أصنافه وأقسامه وتحيط

علما برتبته ومنازله فتفصل بين السرقة والغصب وبين الإغارة والاختلاس".

● وقد ادخلها الجرجاني تحت مسمى (المعاني المشتركة) والمتداولة مبينا أن هناك أمورا يشترك فيها الناس جميعا ، فلا يصح أن يسمى من يتناولها سارقا ، يقول صاحب الوساطة "فمتى نظرت فرأيت أن تشبيه الحسن بالشمس والبدر والجواد بالغيث والبحر...أمور متقررة في النفوس متصورة للعقول، يشترك فيها الناطق والأبكم والفصيح والأعجم والشاعر والمفحم، حكمت بأن السرقة عنها منتفية والأخذ بالاتباع مستحيل ممتنع وفصلت بين ما يشبه هذا ويباينه وما يلحق به وما يتميز عنه ثم اعتبره ما يصح فيه الاختراع والابتداع ، فوجدت منه مستفيضا متداولاً متناقلاً لا يعد في عصرنا مسروقاً ولا يحسب مأخوذاً ، وإن كان الأصل فيه لمن انفرد به وأوله للذي سبق إليه كتشبيه الطلل المحيل بالخط الدارس .

ويعتبر من يفعل ذلك أنه من قبيل توارد الأفكار ، أو وقوع الحافر على الحافر كما يقال ، والمزية والحسن فيه لمن يحسن التصرف في المعنى ، ويلبسه ما يليق به ويسمو به من ألفاظ .

وهو إذ يعترف بذلك يبرز دور الطبع والدرية والعلم بقول الشعر الذي يتجلى في قدرة الشاعر على أن يريك المشترك المتبدل في صورة المبتدع وينفرد أحدهم بلفظة تستعذب أو ترتيب يستحسن.

وهذا ما سماه صاحب الوساطة "التفاضل في الشعر المتداول".
ويدلل على ذلك بأمثلة كثيرة في ثنايا الكتاب .

• ثم يتحدث عما أسماه (السرقة المذمومة) وهي عنده تعني :
تغيير اللفظ ، وإبقاء المعنى كما هو ، ويقرر أن المعنى بهذا الشكل سرقة مذمومة ، ويمثل لذلك بمثال مضمونه أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشد لنفسه:

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته على طرف الهجران إن كان يعقل
ويركب حد السيف من أن تضيمه إذا لم يكن عن شفرة السيف يزحل
فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا أبا بكر، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن ابن أوس المزني فأنشده كلمته التي أولها:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أينما تعدو المنية أول
حتى أتى عليها وهذه الأبيات منها، فأقبل معاوية على عبد الله فقال له : ألم تخبرني أنها لك؟ فقال: المعنى لي واللفظ له.

وبعد فهو أخي من الرضاع وأنا أحق الناس بشعره.

ويتحدث أيضا عما أسماه (السرقة القبيحة) ، ويمثل لها

بقول أبي تمام :

وما سافرت في الآفاق إلا ومن جدواك راحلي وزادي

أخذ المتنبى المعنى وصاغه قائلا :

عبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد

يعلق صاحب الوساطة بقوله : " وهذا من أقبح ما يكون في

السرقة لأنه يدل على نفسه باتفاق المعنى والوزن والقافية ."

● ويمثل لسرقة (الأغراض) بقول لبيد :

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد يوما أن ترد الودائع

أخذ الأفوه الأودي الغرض وصاغه قائلا:

إنما نعمة قوم متعة وحياة المرء ثوب مستعار

كلا الشاعرين تناول الغرض نفسه ، غير أن الشاعر لبيد جعل

المال والأهل وديعة بينما جعلها الأفوه عارية مردودة .

وفي الإطار نفسه يقدم للأخذ إرشادات يطلب منه العمل بها

لإخفاء ما يتناول من معنى ، فيقول :

" فإن الشاعر الحاذق إذا علق المعنى المختلس عدل به عن نوعه
وصنفه وعن وزنه ونظمه وعن رويّه وقافيته ، فإذا مر بالغي المغفل
وجدهما أجنبيين وإذا تأملهما الفطن الذكي عرف قرابة ما بينهما
والوصلة التي تجمعهما "

ويمثل لذلك بقول كثير عزة:

أريد لأنسي ذكرها فكأنما تمثل لي ليلي بكل سبيل
وقال أبو نواس:

ملك تصور في القلوب مثاله فكأنه لم يخل منه مكان
يقول : فلم يشك عالم في أن أحدهما أخذ من الآخر وإن كان
الأول نسيبا والثاني مديحا.

● كما يتحدث عما أسماه (السرقة اللطيفة) ويقول عنها :

"ومن لطيف السرقة ما جاء به على وجه القلب وقصد به،

النقص كقول المتنبي:

أحبه وأحب فيه ملامة؟ إن الملامة فيه من أعدائه

إنما نقض قول أبي الشيص:

أجد الملامة في هواك لذيدة حبا لذكرك فليمني اللوم.

وخلصة الأمر أن الجرجاني تعرض للتناص تحت مسمى
(السرقَة) وضمن دعوته الحديث عن :

- المباح من السرقة ، وقصد به (المعاني المشتركة) .
- السرقة المذمومة .
- السرقة القبيحة .
- السرقة اللطيفة .
- سرقة الأغراض .

ويلخص القاضي الجرجاني دعوته مشيراً إلى أن الأخذ يمكن إخفاءه بطرائق منها : النقل ، والقلب ، والترتيب ، وحسن التصرف فيقول : "وما زال الشاعر يستعين بخاطر الآخر ويستمد من قريحته ويعتمد على لفظه ومعناه وكان أكثره ظاهراً كالتوارد وإن تجاوز ذلك قليلاً في الغموض لم يكن فيه غير اختلاف الألفاظ ثم تسبب المحدثون إلى إخفائه بالنقل والقلب وتغيير المنهاج والترتيب وتكلفوا جبراً ما فيه من النقيصة بالزيادة والتأكيد والتعريض في حال والتصريح في أخرى والاحتجاج والتعليل فصار أمدهم إذا أخذ معنى أضاف إليه من هذه الأمور ما لا يقصر معه عن اختراعه وإبداع مثله " .

ضياء الدين ابن الأثير في المثل السائر:

وكان ابن الأثير ممن تحدثوا عن السرقات ، فأفرد لها بابا فصل فيه القول ، وبين أنواع السرقة ، يعترف فيه بوجودها ، ويبين أن الشاعر يأخذ من غيره قاصدا أو غير قاصد لأن هذا أمر طبيعي ، " وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أنه ليس لقائل أن يقول إن لأحد المتأخرين معنى مبتدعا ن فإن قول الشعر قديم منذ نطق باللغة العربية ، وأنه لم يبق معنى من المعاني إلا وقد طرق مرارا " (٤٦٧)

ويقول إن العرب كانت تنظم المقاطيع من الأبيات فيما يعن لها من الحاجيات ، ولم يزل الحال على هذه الصورة إلى عهد امرئ القيس وهو قبل الإسلام بمائة سنة زائدا أو ناقصا فقصد القصائد وهو أول من قصّد .

ثم يتحدث عن المعاني المشتركة التي تداولها الناس ، حتى لم تعد ملكا لأحد ولا يجوز لمن يستخدمها أن يوسم بالسرقة " فقولهم في المديح إن عطاءك كالبحر وكالسحاب ... وكقولهم في المراثي: إن هذا الرزء أول حادث ... تتوارد عليها الخواطر من غير كلفة ، وتستوي في إيرادها ، ومثل ذلك لا يطلق عليه اسم السرقة ، وغنما يطلق اسم السرقة على معنى مخصوص " (٤٦٨)

وفي الفصل الذي عقده للسرقة ، يقسمها إلى الأقسام التالية :

- النسخ ، ويقصد به (أخذ اللفظ والمعنى برمته)
- السلخ ، ويقصد به (أخذ بعض المعنى)
- المسخ ، ويقصد به (إحالة المعنى إلى ما دونه) ، يقول " وكنت ألفت فيه (السرقة) كتابا وقسمته ثلاثة أقسام : نسخا ، وسلخا ، ومسخا ، أما النسخ فهو أخذ اللفظ والمعنى برمته من غير زيادة عليه ، مأخوذ ذلك من
- نسخ الكتاب ، وأما السلخ فهو أخذ بعض المعنى ، (وهو) مأخوذ من سلخ الجلد الذي هو بعض الجسم المسلوخ ، وأما المسخ فهو إحالة المعنى إلى ما دونه ، (وهو) مأخوذ من مسخ الأدميين قرية " (٤٦٩)

ويورد نماذج لكل نوع من أنواع السرقة التي ذكرها ، فمن النسخ

يورد قول ابن الخياط :

أغار إذا أنست في الحي أنة حذارا عليه أن تكون لحيه

ويقول : إنه مأخوذ من قول المتنبي :

لو قلت للدنف المشوق فديته مما به لأغرته بفدائه

ويعلق ابن الأثير قائلا : " قول المتنبي أدق معنى ، وإن كان ابن
الخياط أرق لفظا " (٤٦٩) ، ومن ذلك قول عمارة اليمني :

فهل درى البيت أني بعد فرقته ما سرت من حرم إلا إلى حرم
وهو مأخوذ من قول أبي تمام :

يامن رأى حرما يسري إلى حرم طوبى لمستلم يأتي وملتزم
ويقول عن النسخ " أما النسخ فإنه لا يكون إلا في أخذ المعنى
واللفظ جميعا أو في أخذ المعنى وأكثر اللفظ لأنه مأخوذ من نسخ
الكتاب " ويورد منه ضرب شبهه بوقوع الحافر على الحافر كقول
امرئ القيس :

وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمل
وكقول طرفة بن العبد :

وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تملك أسى وتجلد
ومنه قول الفرزدق :

أتعدل أحسابا لئاما حماهما بأحسابنا إني إلى الله راجع
وقول جرير :

أتعدل أحسابا كراما حماهما بأحسابكم إني إلى الله راجع؟

ومع اعتراف ابن الأثير بوقوع الحافر على الحافر نراه يرفض مقولة " إن الفرزدق وجريرا كانا ينطقان في بعض الأحوال عن ضمير واحد " معللا رفضه أن العقل والمنطق يجيز اتفاق شاعرين في المعنى الواحد لكنه لا يجيز اتفاقهما في الألفاظ نفسها " فإذا رأينا شاعرا متقدما الزمان قد قال قولا ثم سمعناه من شاعر أتى من بعده علمنا بشهادة الحال أنه أخذه منه ، وهب ان الخواطر تتفق في استخراج المعاني الظاهرة المتداولة فكيف تتفق الألسنة أيضا في صوغ الألفاظ" (٤٧٣)

ثم يتحدث عن السلخ ، ويورد له نموذجا يقول عنه (هو من أدق السرقات مذهبيا ، وأحسنها صورة ، ولا يأتي إلا قليلا ، فمن ذلك قول بعض شعراء الحماسة :

لقد زادني حبا لنفسي أنني بغيض إلى كل امرئ غير طائل
أخذ المتنبي هذا المعنى واستخرج منه معنى آخر غيره إلا أنه شبيه به فقال :

وإذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بأي كامل

ويعلل سبب دقة الأخذ هنا بأنه لا يجيده إلا الحاذق الفهم الذي أوتي القدرة وحسن التصرف "وهو غير متبين إلا لمن أعرق في ممارسة الأشعار وغاص في استخراج المعاني".

ويعدد صاحب المثل السائر من السلخ أنواعا منها ،

- أن يؤخذ المعنى مجردا من اللفظ .
- أو يؤخذ المعنى فيعكس ، ويقول عنه (وذلك حسن يكاد يخرج من السرقة) .
- أو يؤخذ بعض المعنى .
- أو يؤخذ المعنى ويزاد عليه معنى آخر .
- أو يؤخذ المعنى فيعكس عبارة أحسن من العبارة الأولى ، وهذا هو المحمود الذي يخرج من باب السرقة ، ومنه قول أبي نواس :

يدل على ما في الضمير من الفتي تقلب عينيه إلى شخص من يهوى
أخذه أبو الطيب المتنبي فقال :

وإذا خامر الهوى قلب صب فعليه لكل عين دليل
● أو أن يؤخذ المعنى ويسبك سبكا موجزا ويراه ابن الأثير (من أحسن السرقات) ويبين سبب ذلك ما فيه من الدلالة على

بسملة الناظم في القول وسعة باعه في البلاغة ، فمن ذلك قول

بشار :

من راقب الناس لم يظفر بمجحته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج -
أخذه سلم الخاسر - وكان تلميذه - فقال :

من راقب الناس مات غما وفاز باللذة الجسور

• أو أن يكون المعنى عاما فيجعل خاصا ، أو خاصا فيجعل عاما
" وهو من السرقات التي يسامح صاحبها " كما يرى صاحب

المثل ، فمن ذلك قول الأخطل :

لا تنه عن خلق وتأني مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

أخذه أبو تمام فقال :

ألوم من بخلت يدها واغتدي للبخل تربا؟ ساء ذاك صنيعا

• إيجاد الطريق واختلاف المقصد ومثاله أن يسلك الشاعران

طريقا واحدة ، فتخرج بهما إلى موردين أو روضتين ، وهناك

يتبين فضل أحدهما على الآخر .

ثم ينتقل المصنف إلى النوع الثالث والأخير - وفق تقسيمه -

وهو المسخ " وأما المسخ : فهو قلب الصورة الحسنة إلى صورة قبيحة "

ويستشهد لذلك بقول أبي تمام :

فتى لا يرى أن الفريضة مقتل ولكن يرى أن العيوب مقاتل
وقول أبي الطيب المتنبي :

يرى أن ما بان منك لضارب بأقتل مما بان منك لعائب
الشاعر هنا جعل الصورة الحسنة قبيحة " فهو وإن لم يشوه
المعنى فقد شوه الصورة " .

● ومن المسخ قلب الصورة القبيحة إلى حسنة ، ويرى أن " هذا لا
يسمى سرقة ، بل يسمى إصلاحاً وتهذيباً " ومن ذلك قول
المتنبي :

لو كان ما تعطيهم من قبل أن تعطيهم لم يعرفوا التأميلا
أخذه ابن نباتة السعدي فأحسن نظمه قائلاً :

لم يبق جودك لي شيئاً أومله تركتني أصحاب الدنيا بلا أمل
ويقول الشماخ :

إذا بلغتني وحملت رحلي عرابة فاسر لي بدم الوتين
أخذه أبو نواس فقال :

وإذا المطي بنا بلغن محمدا فظهورهن على الرجال حرام
وبعد فمن خلال ما أوردنا من آراء وما ناقشنا من نماذج
لمصطلح التناص عند القدماء تبين أنه تم تناوله تحت مسمى السرقة ،
ومن خلال ذلك كله يمكننا أن نبين ما يلي :

- ارتبط مصطلح السرقة عند النقاد العرب القدامى بقيمة أخلاقية، حيث كانوا يعدونها عيباً وضعفاً من الشاعر أو الأديب، كما ارتبط بقيمة فنية تتمثل في طريقة الأخذ والتأثر.
- السرقة شكل من الأشكال التي يتضمنها هذا المصطلح الحديث مصطلح التناص ، وليست مرادفاً له ، فهو أي (المصطلح) أعم وهي أي (السرقة) أخص .
- اختلف القدماء فيما بينهم حول موضع السرقة ، فمنهم من جعلها في اللفظ ، ومنهم من جعلها المعنى .
- أمر طبيعي أن يظهر التناص كمصطلح له تقنياته الفنية ، نتيجة لتطور الدراسات النقدية ، وظهور الألسنيات ، فضلاً عن اتساع دائرة لاتصال بالغرب ، وما صحب ذلك من تأثير وتأثر.
- تناول كثير من النقاد والمختصين مصطلح التناص في مؤلفاتهم ، وفرعوا أنواعه وعددوا طرائقه ، ولم يتفقوا فيما بينهم على أنواع محددة يعينها ، وذلك راجع إلى اختلاف الثقافات والتوجهات ، وهذا أمر طبيعي لازدياد الصلة والتواصل بين الأدباء والشعراء في الشرق والغرب ، ولتعدد الكتابات في الألسنيات وفي مدارس النقد ومناهج البحث .